من يدفعها في النهاية بسبب انخفاض الاستهلاك الناجم عن انخفاض الدخول والإنتاج ، ونتيجة كون أن معظم الاستهلاك في ظل انخفاض الدخول هو استهلاك ضروري ويعفى عادة من الضرائب غير المباشرة في معظم الحالات في الدول النامية .

يرافق ما سبق ضغط واسع وكبير على حكومات الدول النامية من اجل زيادة إنفاقها العام والتوسع فيه من اجل التوسع في تقديم الخدمات العامة ، ومن اجل المساعدة على توسيع النشاطات لاقتصادية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة ، خاصة أن معظم جوانب هذا الإنفاق وفي حالات ليست بالقليلة هي جوانب تتصل بأنه إنفاق ظهري وغير عقلاني ، أو أن الغرض منه تحقيق القبول والرضا عن الحكومة ، وهو الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى أن إيرادات الحكومة في معظم الدول النامية أن لم يكن جميعها لا تغطي ولا تلبي نفقاتها ، ولذلك يتحقق ادخار سالب يتمثل بعجز الميزانية الاعتيادية لمعظم الدول النامية أي عدم كفاية الإيرادات لتلبية النفقات ، ولهذا يتم الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى لسد العجز في الميزانيات الحكومية من أهمها التمويل الدولي .

4 – الاقتراض المحلي :

ينخفض الاقتراض المحلي كمصدر لتمويل الاستثمار في الدول النامية بسبب عدم وجود فوائض لدى الجهات المختلفة في المجتمع نتيجة انخفاض دخولها ، خاصة إذا أضيف إلى ذلك ضعف الثقة والمخاطر التي يمكن أن ترافق ذلك ، وقد يرتبط بذلك العائد المنخفض والذي لا يبرر تحمل مخاطر انخفاض القوة الشرائية